BTS BANK

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

التقرير السّنوي 2020

(الجلسة العامة العادية لسنة 2020)

BTS BANK

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

التقرير السّنوي 2020

(الجلسة العامة العادية لسنة 2020)

الـفـهـرس

التقرير السّنوي 2020

تقديم البنك	**3**
الجزء الأول: النشاط	**10**
الظرف العام	**11**
I. التمويلات	**13**
1. تمويل المشاريع الصغرى	13
2. الصيرفة الإسلامية	22
3. إنجاز المشاريع	23
4. منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	24
II. الإستخلاصات	**29**
1. إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى	29
2. إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة	33
الجزء الثاني: الأنشطة المساندة	**34**
1. التنظيم والنظام المعلوماتي	35
2. الشروع في تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية	35
3. الخدمات غير المالية	36
4. الموازنة الإجتماعية	36
5. الصندوق الإجتماعي	39

تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2020

تقريرا مراقبي الحسابات لسنة 2020 (العام والخاص)

مشاريع القرارات التي ستعرض على الجلسة العامة العادية للبنك لسنة 2020

تقديم البنك التونسي للتضامن

تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
رأس المال:	60 000 000 دينار
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
المساهمة العمومية في رأس المال:	%69,26
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 891 542
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	bts@bts.com.tn
السجل الوطني للمؤسسات:	0614662X
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
عدد الفروع:	26 فرع في كافة الولايات
عدد الموظفين:	289
نشاط التمويل:	• تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى • الصيرفة الإسلامية • تمويل جمعيات القروض الصغيرة

مجلس الإدارة

رئيسة مجلس الإدارة

- السيدة نجلاء بن عبد الله

الأعضاء

- السيد عماد التركي
- السيد عبد الرؤوف العجيمي
- السيد محمد عادل السويسي
- السيد العربي الزواوي
- السيد علية بالشيخ
- السيد كمال الورفلي
- السيد رضا الخلفاوي (ممثل صغار المساهمين)
- السيد يوسف عيداني، رئيس لجنة المخاطر (مستقل)
- السيد المولدي الزيان، رئيس لجنة التدقيق (مستقل)

الإدارة العامة

المدير العام

السيد محمد كعنيش
(إلى 31 – 12 – 2020)

المدير العام بالنيابة

السيد خليفة السبوعي
(من 01 – 01 – 2021)

اللجان والهياكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق:

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:

- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
- مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيره،
- اقتراح تسمية مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

لجنة المخاطر:

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والإلتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملياتية.
- المصادقة على نظام قيس ومراقبة المخاطر.
- مراقبة احترام الإدارة العامة لاستراتيجية التصرف في المخاطر التي تم وضعها.
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط.

لجنة التعيينات والتأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في تصور ومتابعة سياسات:

- التعيين والتأجير،
- تعويض المسيرين والإطارات العليا والإنتدابات،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال:

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك؛
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها؛
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة لهذ،
- اقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
- المصادقة على إسناد الصفقات،
- التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات؛
- النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

.

هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية:

هيئة مرتبطة بمجلس الإدارة بإعتبار أن البنك يقوم بممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية تتولى خاصة:

- التأكد من مدى توافق عمليات الصيرفة الإسلامية مع المعايير المضبوطة في هذا المجال،
- إبداء الرأي في مدى امتثال المنتجات وصيغ العقود والإجراءات العملية للنشاط مع معايير الصيرفة الإسلامية،
- النظر في أية مسائل تتعلق بالصيرفة الإسلامية تعرض عليها من قبل البنك.

وتتمثل تركيبتها فيما يلي:

- السيد منير التليلي: رئيس
- السيد محفوظ الباروني: عضو

مراقبو الحسابات:

- السيد أنيس السماوي (مكتب ICCA)
- السيد وجدي قرفالة عن مجمع وجدي قرفالة ورفيق داود

مراقب الدولة:

- السيدة هيفاء السايح

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2020

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	**4 155 862**	**41 558 620**	**69,26**
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	604 929	6 049 290	10,08
مساهمة القطاع الخاص	**1 844 138**	**18 441 380**	**30,74**
المجموع	**6 000 000**	**60 000 000**	**100,00**

- المساهمة العمومية: %69,26
- مساهمة القطاع الخاص: %30,74

شروط المشاركة في الجلسات العامة العادية

(الفصلين 31 و35 من النظام الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل عشرة (10) أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم إسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

الأرقام الأساسية للبنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة

(2020-2018)

2020	2019	2018	(المبلغ بالألف دينار)
			النشاط
1 586 339	1 513 633	1 399 703	مجموع الموازنة
22 267	19 895	18 078	ودائع الحرفاء
1 294 916	1 191 249	1 112 693	جاري القروض للحرفاء
1 003 181	924 281	867 764	جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة
			النتائج
46 780	45 719	34 651	هامش الفائدة
5 748	6 256	5 537	حجم العمولات
46 488	51 978	40 194	الناتج البنكي الصافي
26 781	26 484	23 543	الأعباء التشغيلية (الأجور + نفقات التسيير)
4 500	9 174	5 841	النتيجة الصافية
92 821	88 236	78 959	الأموال الذاتية
			المؤشرات
%36,9 (%10)	%37,2 (%10)	%40,5 (%10)	نسبة كفاية رأس المال (الحد الأدنى القانوني)
%36,0 (%7)	%35,9 (%7)	%29,1 (%7)	نسبة كفاية رأس المال (tiers one) (الحد الأدنى القانوني)
%367,2 (%100)	%229,5 (%100)	%175,9 (%100)	نسبة السيولة (الحد الأدنى القانوني)
%4,8	%10,40	%7,40	مردودية الأموال الذاتية
%57,6	%50,90	%58,60	ضارب الاستغلال (الأعباء التشغيلية/الناتج البنكي الصافي)
161	177	142	الناتج البنكي الصافي/عدد الأعوان (أ.د)
1788	1999	1608	الناتج البنكي الصافي/عدد الفروع (أ.د)
4480	4066	3932	جاري القروض/عدد الأعوان (أ.د)

الجزء الأول :

النشاط

الظرف العام

شهدت سنة 2020 تراجعا تاريخيا للنشاط الاقتصادي جراء تداعيات جائحة كورونا ترتب عنه تدهور إضافي لعدد من التوازنات الكلية للاقتصاد وتردي للوضع الاجتماعي خاصة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل.

وفي هذا الإطار، سجل الاقتصاد الوطني نموا سلبيا بـ 8,8% في سنة 2020 وهو أدني مستوى منذ الاستقلال ويعزى ذلك بالأساس الى مفعول الاغلاق الشامل والإجراءات التقييدية التي تم فرضها على المؤسسات والأفراد جراء انتشار الوباء، حيث تقلص النشاط في جل القطاعات المنتجة باستثناء قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي سجل محاصيل هامة لزيت الزيتون. ومن القطاعات الأكثر تضطرا من الأزمة السياحة والنقل والصناعات المعملية باستثناء الصناعات الغذائية وذلك نتيجة التراجع الحاد لحجم الطلب من منطقة الأورو.

وقد تسبب التعطل شبه الكلي لجهاز الانتاج في إحالة العديد من العمال على البطالة الفنية وتوقف معظم المؤسسات على الانتداب مما أدى مباشرة الى إرتفاع نسبة البطالة الى حدود 17,4% في موفي سنة 2020 مقابل 15% خلال الثلاثي الأول من نفس السنة.

بالمقابل ساهم انخفاض الطلب الإجمالي وخاصة الاستثمار والتصدير في التراجع النسبي لمستوى التضخم الى معدل 5,6% خلال كامل سنة 2020 مقابل 6,7% خلال سنة 2019، فيما إستقرّ العجز الجاري لميزان المدفوعات في حدود 6,8 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 مقابل 8,4 % خلال السنة السابقة. وإن بدت هذه التطورات إيجابية فإنها تحمل في طياتها تحديات كبيرة تتعلق بضرورة العمل على الترفيع في القدرة الشرائية ودفع الاستثمار ومعاضدة القطاعات المتضررة وفي مقدمتها السياحة وكذلك دعم المؤسسات الاقتصادية.

أمام هذه المستجدات غير المسبوقة التي عاشتها البلاد في ظل ظهور وتطور جائحة كورونا والتي تطورت من أزمة صحية لتصبح أزمة اقتصادية واجتماعية، سارعت السلط العمومية إلى اتخاذ جملة من القرارات الاستباقية ذات الطابع المالي والاجتماعي قصد التقليص من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

وتمثلت أهم التدخلات العمومية في دعم ميزانية الدولة بصفة مباشرة عبر صرف المنح للأفراد والمؤسسات أو بصفة غير مباشرة من خلال إسناد الإمتيازات الجبائية وضمان القروض. وقد كان لإرتفاع حجم نفقات الدولة من جهة وتراجع مواردها الذاتية من جهة أخرى، الأثر المباشر على وضعية المالية العمومية التي إزدادت تعقيدا وإختلالا بعد إرتفاع عجز الميزانية الى مستوى 11,4% من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2020، فيما بلغ الدين العمومي نسبة 88 % مقابل تقديرات أولية على التوالي بـ 3 % و75% لنفس السنة.

ولمعاضدة مجهودات ميزانية الدولة، قام القطاع البنكي وعلى الرغم من الضغوطات المسلطة على السيولة المصرفية، بتنفيذ جملة من الإجراءات المالية الهامة من أجل ضمان حد

أدنى من الدخل وتجنب تدهور القدرة الشرائية للأسر وكذلك ضمان استمرارية نشاط المؤسسات الاقتصادية والمهنيين قصد المحافظة قدر الإمكان على مواطن الشغل.

وقد تمحورت أهم الإجراءات المالية حول إرجاء خلاص أقساط القروض التي حال أجلها بداية من شهر مارس إلى موفي شهر سبتمبر 2020 وفق شروط محددة بالنسبة للمهنيين (منشور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2020 بتاريخ 19 مارس 2020) والإرجاء الآلي لكافة الأقساط الحال أجلها من شهر أفريل إلى موفي شهر جوان 2020 بالنسبة للأجراء (منشورين البنك المركزي التونسي عدد 7 و8 لسنة 2020 بتاريخ 25 مارس وغرة أفريل 2020). كما تم ضبط أحكام استثنائية خصت تسديد القروض والتمويلات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حيث لا يترتب عن عمليات تأجيل أقساط القروض بمقتضى مناشير البنك المركزي التونسي مراجعة عقود القروض والتمويل وغيرها من الوثائق والسندات (المرسوم الحكومي عدد 19 لسنة 2020 بتاريخ 15 ماي 2020).

في هذا الإطار وبهدف الحد من تأثيرات جائحة كورونا على الواقع الإقتصادي والإجتماعي للشرائح الاجتماعية الهشة بوجه خاص ومواصلة العمل للنهوض بالإدماج المالي، قام البنك التونسي للتضامن بدورا هام في الإستجابة لحاجيات أصحاب المشاريع والمؤسسات الصغرى في مواجهة تداعيات الأزمة وذلك من خلال تنفيذ جملة من البرامج الخصوصية من أبرزها دعم سيولة المؤسسات وتأجيل تسديد القروض وتوفير الدخل لعدد كبير من الفئات المستحقة.

I- التمويلات:

سجّل نشاط البنك خلال سنة 2020 تراجعا في نسق نشاط تمويل المشاريع الصغرى والقروض الصغيرة بنسبة ناهزت 10% في حجم القروض و 17% من حجم الاستثمارات مقارنة بسنة 2019 ، مقابل إستقرارا في عدد القروض المسندة كما يبينه الجدول التالي:

		2019	2020
المشاريع الصغرى	العدد	11 686	11 082
	حجم القروض (م د)	166,1	140,6
	حجم الإستثمارات (م د)	238,2	180,6
القروض الصغيرة الممولة عن طريق الجمعيات	العدد	51 710	52374
	حجم القروض (م د)	103,3	100,985
	حجم الإستثمارات (م د)	103,3	100,985
المجموع	**العدد**	**63 396**	**63456**
	حجم القروض (م د)	**269,4**	**241,585**
	حجم الإستثمارات (م د)	**341,5**	**281,585**

1- تمويل المشاريع الصغرى:

- عدد المصادقات: 11082 قرض
- مبلغ القروض: 140,576 م د
- كلفة الإستثمارات: 180,569 م د
- عدد مواطن الشغل المرتقبة: 20844 موطن شغل

تجاوز معدل تمويلات البنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2018-2020) مستوى 11 ألف قرضا سنويا كما يبرزه الجدول التالي:

	2018	2019	2020
عدد القروض	11442	11686	11082
حجم القروض (م د)	154,6	166,1	140,6
كلفة الإستثمارات (م د)	208,4	238,2	180,6

و تتمثل الحصيلة الجملية للتمويلات منذ إحداث البنك (1998-2020) فيما يلي:

- عدد القروض: 213 386
- مبلغ القروض: 1 870,161 م د
- كلفة الاستثمارات: 2 578 ,436 م د

1-1- تدخلات خصوصية لمجابهة تداعيات "كورونا"

أ) على مستوى الإجراءات

حرصا منه على مساعدة حرفائه على تجاوز هذه المرحلة تولى البنك إتخاذ عديد الإجراءات الإستثنائية التي من شأنها المحافظة على ديمومة مشاريعهم من أهمها ما يلي:

- ✓ التمديد في صلوحية الموافقات على التمويل بستة أشهر إضافية لتمكين الباعثين من تجاوز فترة الحجر الصحي وإنجاز مشاريعهم في ظروف أفضل،
- ✓ التمديد في فترة الإمهال بالنسبة للمصادقات المسندة بعد فترة الكورونا حتى يتم ضمان انطلاق المشاريع الممولة في ظروف مناسبة،
- ✓ تمكين عديد الباعثين من قروض في شكل أموال متداولة لتغطية نفقاتهم القارة (كراء وأجور) خلال فترة الحجر الصحي وإحتياجاتهم لإستئناف نشاطهم،
- ✓ خلاص 50% من فواتير المزودين المتعلقة بالتجهيزات المسلمة للباعثين وذلك بعد تقديم مطلب كتابي في الغرض،
- ✓ التمديد في فترة الإمهال بالنسبة للمشاريع المنجزة في إطار برامج "جيل جديد من الباعثين" بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل.

ب) على مستوى البرامج

تولى البنك تنفيذ برامج خصوصية في مجال تمويل المشاريع الصغرى وذلك في إطار الحد من تداعيات جائحة الكورونا:

- ✓ **برنامج دعم رياض الأطفال والمحاضن المدرسية خلال فترة الكورونا**

يتمثل البرنامج في إسناد قروض بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة وكبار السن في شكل أموال متداولة لا تتجاوز 5 آلاف دينار يتم تسديدها بدون فائض على مدة سنتين منها فترة إمهال بـ6 أشهر.

تم إعتماد إستمارة إلكترونية ووضعها على ذمة هذه المؤسسات لإستيفاء جميع البيانات من الفئات المستهدفة خلال فترة الحجر الصحي الشامل وتحديد حاجياتها المالية.

وقد بلغت جملة القروض المسندة في إطار هذا البرنامج:

- العدد الجملي للمصادقات: 2501
- حجم القروض: 10,742 م د
- الكلفة الجملية: 11,047 م د

✓ **برنامج دعم أصحاب سيارات الأجرة من خلال دفع معلوم التأمين**

يتمثل البرنامج في إسناد قروض في شكل أموال متداولة لا تتجاوز 3 آلاف دينار لتمكين أصحاب سيارات الأجرة (تاكسي، لواج، نقل ريفي، مدارس تعليم السياقة...) من دفع معاليم التأمين قصد إستئناف نشاطهم بعد فترة الحجر الصحي الشامل.

وقد بلغت جملة القروض المسندة في اطار هذا البرنامج:

- العدد الجملي للمصادقات: 2041
- حجم القروض: 2,932 م د
- الكلفة الجملية: 2,932 م د

1-2- البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى:

أ) برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية:

- **محتوى البرنامج:**

يتمثل البرنامج في تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات اقتصادية ورصد قروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن في إطار الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017، وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والديوان الوطني للصناعات التقليدية.

وتتمثل أهم مكونات البرنامج في تمويل العناصر التالية:

- المنظومات الإقتصادية في القطاع الفلاحي
- المنظومات الإقتصادية في قطاع الصناعات التقليدية

- منظومة إقتصادية في مجال العناية بالبيئة
- منظومة إقتصادية في مجال المعلوماتية
- القروض الموسمية في القطاع الفلاحي.

وتقدر الإعتمادات المحالة إلى البنك خلال سنة 2020 بـ 8 م د موزعة كما يلي:

- بعنوان منظومات إقتصادية: 5,333 م د
- بعنوان قروض موسمية فلاحية: 2,667 م د
- **إنجازات سنة 2020:**

	عدد القروض	مبلغ القروض (م د)	كلفة الإستثمارات (م د)
المنظومات الاقتصادية	436	14,215	18,994
القروض الموسمية الفلاحية	398	4,803	4,803
المجموع	**834**	**19,018**	**23,797**

ب- برنامج جيل جديد من الباعثين في مجال صيانة المؤسسات التربوية

- **محتوى البرنامج:**

يتمثل البرنامج في خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل لبعث مقاولات صغرى من قبل حاملي الشهائد العليا في مجال صيانة المؤسسات التربوية.

ويهدف البرنامج إلى توفير التكوين التكميلي والإحاطة عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وإسناد قروض عن طريق البنك بشروط تفاضلية (مبلغ القرض 100% من كلفة المشروع ونسبة فائدة سنوية بـ 2%) مع إبرام صفقة لمدة ثلاث سنوات مع وزارة التربية في مجال الصيانة.

- **إنجازات سنة 2020:**
- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 91
- كلفة الإستثمارات: 10,458 م د
- عدد إحداثات الشغل المرتقبة: 300 موطن شغل

ج- آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية

- **محتوى البرنامج:**

خط تمويل يتصرف فيه البنك منذ سنة 2009 بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية لإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

- **إنجازات سنة 2020:**
  - عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 1545
  - كلفة المشاريع: 5,065 م د

د- التسبقة على منح الاستثمار للمشاريع الفلاحية

- **محتوى البرنامج:**

تم إمضاء اتفاقية بين البنك التونسي للتضامن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 12 مارس 2019 تتعلق بضبط الإجراءات التطبيقية الواجب اتباعها لصرف الامتيازات المالية للمشاريع الفلاحية الممولة من قبل البنك وذلك من خلال اسناد قروض قصيرة المدى بدون فائض كتسبقة على منح الاستثمار مقابل تعهد وزارة الفلاحة بصرف هذه المنح بعد استيفاء إجراءات المعاينة لخلاص التسبقة وفق مقتضيات قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 والنصوص التطبيقية ذات الصلة. وقد مكّنت هذه الاتفاقية من تفادي الاشكاليات المتعلقة بصرف المنح المالية والتسريع في انجاز المشاريع الفلاحية المصادق على تمويلها.

- **إنجازات سنة 2020:**
  - عدد القروض المسندة: 269
  - حجم القروض: 3,325 م د

3-1) تحليل المصادقات

✓ **التوزيع حسب القطاعات الإقتصادية:**

تم تسجيل إرتفاعا ملحوظا في حصة قطاع الخدمات مقارنة بقطاعي المهن الصغرى والصناعات التقليدية مع إستقرار في حصة القطاع الفلاحي على مستوى عدد القروض المسندة، ويعود ذلك أساسا إلى البرامج الإستثنائية المرتبطة بمواجهة تداعيات "كورونا"

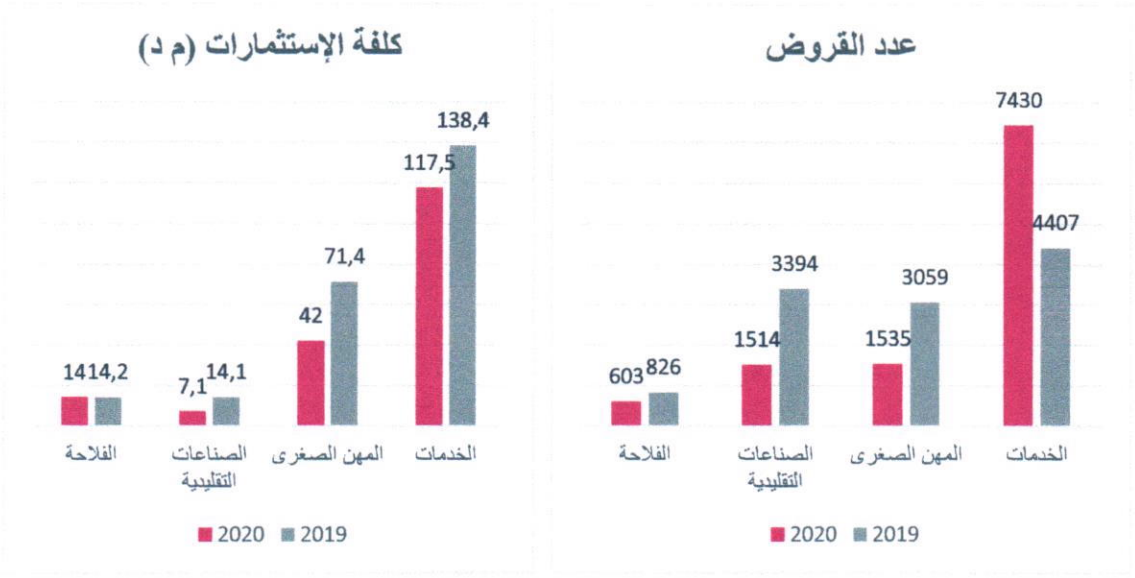

✓ **التوزيع حسب المستوى التعليمي للباعثين:**

سجل البنك تراجعا طفيفا في حصة حاملي الشهائد العليا خلال سنة 2020 من عدد القروض من 26% سنة 2019 إلى 24 % خلال سنة 2020 وتراجعا في كلفة الإستثمارات لتبلغ 40% خلال سنة 2020 مقابل 45% خلال سنة 2019.

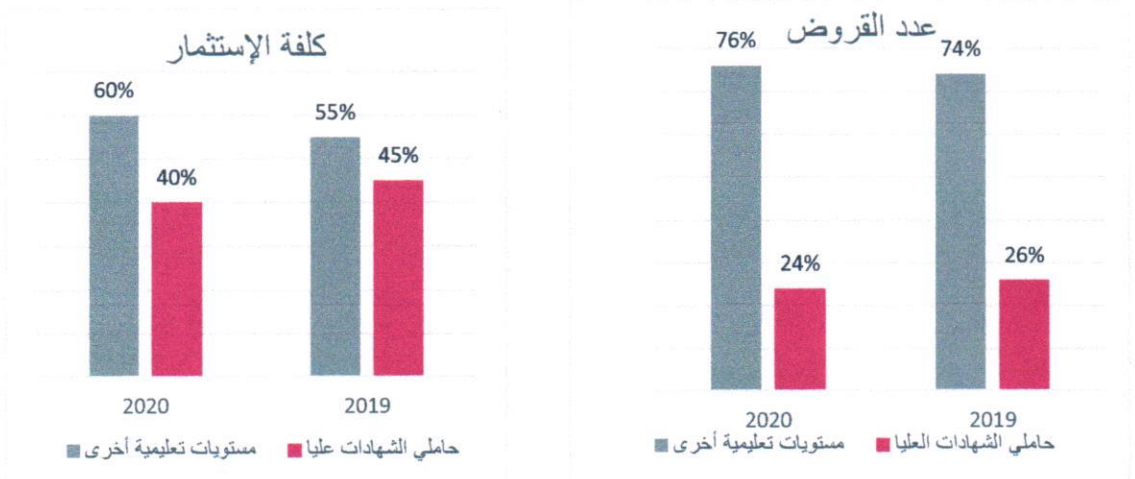

✓ التوزيع حسب الجهات

كما تبرز البيانات تراجعا في حصة الجهات الداخلية إلى حدود **42%** من عدد القروض

وإستقرارا في حجم الاستثمارات إلى حدود **40%** مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2019.

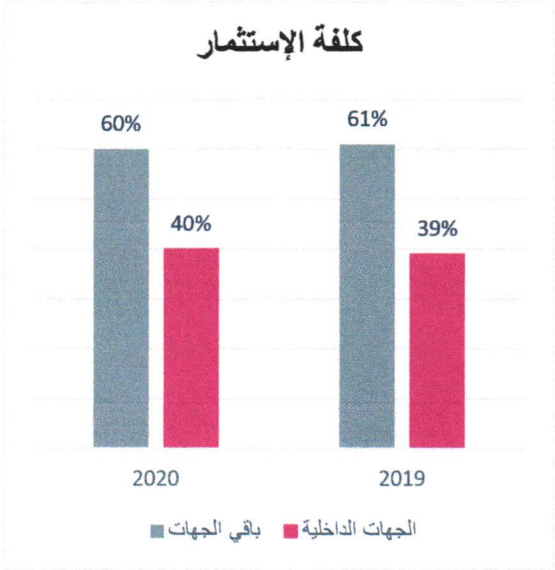

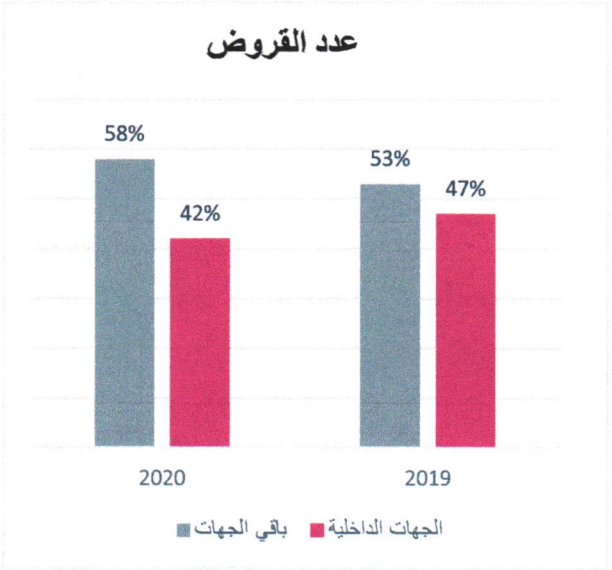

✓ التوزيع حسب النوع الإجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تراجعا ملحوظا في حصة المرأة من عدد القروض من **55%** خلال سنة 2019 إلى **45%** خلال سنة 2020

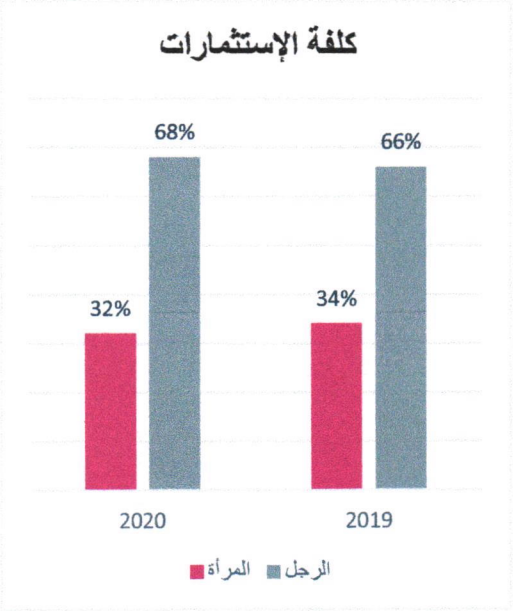

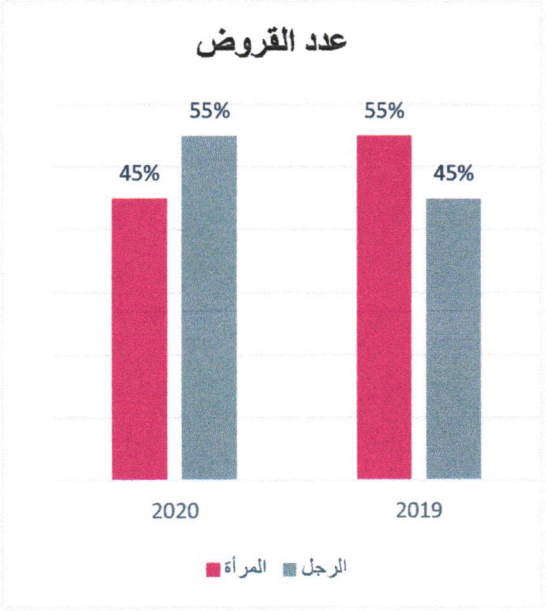

✓ **التوزيع حسب نوعية المشروع**

سجلت حصة مشاريع الإحداث تراجعا من 48% إلى 25% من العدد الجملي للمصادقات الممولة خلال سنة 2020، ويعود ذلك أساسا إلى توجه البنك نحو تمويل البرامج المخصصة لمواجهة تداعيات جائحة «الكورونا»:

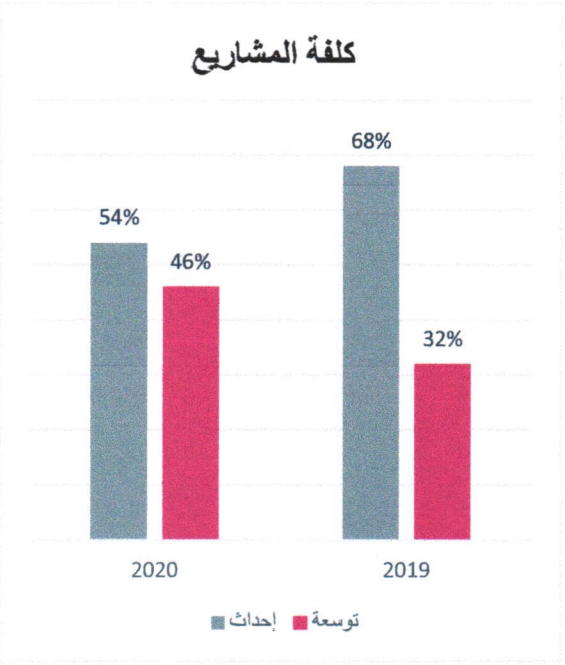

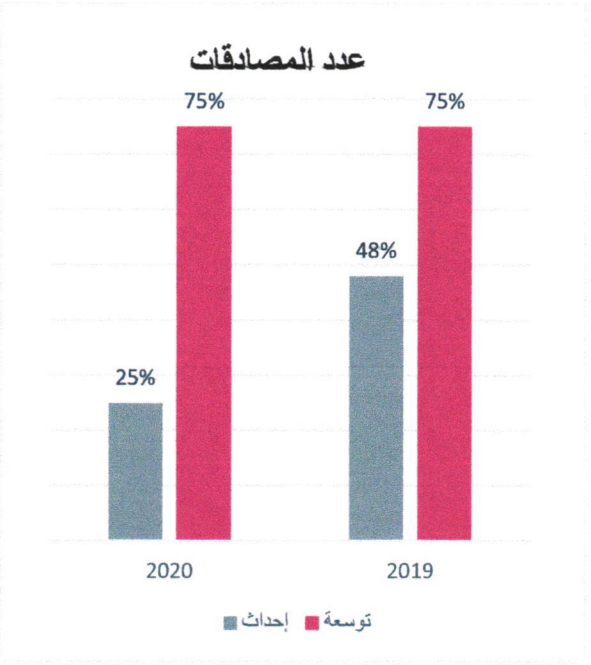

1-4- آليات التمويل الذاتي:

أ- برنامج إعتماد الإنطلاق:

آلية وضعتها الدولة عن طريق وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي لمساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي للحاصلين على موافقات لبعث مشاريع صغرى من قبل البنك.

إنجازات سنة 2020:

- الإعتمادات المحالة إلى البنك: 10م د
- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 2066
- مبلغ الإعتمادات المسندة: 12,723 م د

ب- برامج دعم التمويل الذاتي في إطار المسؤولية المجتمعية للشركات البترولية:

خطوط تمويل يتصرف فيها البنك في إطار المسؤولية المجتمعية قصد مساعدة الباعثين بالمناطق البترولية على توفير التمويل الذاتي المستوجب لبعث مشاريع صغرى وذلك

بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بولايتي تطاوين وقبلي وشركة شال البترولية ومركز الأعمال بولاية صفاقس

الإنجازات الجملية:

	عدد المشاريع	مبلغ الاعتمادات (م.د)
ولاية تطاوين	215	1126,2
ولاية قبلي	87	536,2
ولاية صفاقس	56	194,6
المجموع	**358**	**1857**

2- الصيرفة الإسلامية:

واصل البنك خلال سنة 2020 تنفيذ برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية من خلال تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى بصيغتي المرابحة والإجارة.

إنجازات سنة 2020:

تمكن البنك من إسناد 922 تمويلا بكلفة إستثمارات قدرها 46,411 م د، ومن المرتقب أن تساهم هذه التمويلات في إحداث 1404 موطن شغل.

وتتوزع هذه التمويلات كما يلي:

	العدد	كلفة الإستثمار (م د)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المرابحة	95	5,629	202
الإجارة	827	40,782	1202
المجموع	**922**	**46,411**	**1404**

وبذلك تكون الوضعية الجملية في موفى سنة 2020 كما يلي:

	العدد	كلفة الإستثمار (م د)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المرابحة	2083	82,776	4006
الإجارة	1845	90,819	2739
المجموع	**3928**	**173,595**	**6745**

وتتمثل التمويلات الممنوحة بصيغة المرابحة في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية بصيغة المرابحة.

وتركزت التمويلات الممنوحة بمنتج الإجارة في إقتناء وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم وغيرها.

3- إنجاز المشاريع الصغرى:

بلغت جملة الدفوعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2020 ما قدره 162م د مقابل 170,8م د خلال سنة 2019.

ويعود هذا التراجع إلى تداعيات جائحة كورونا على تمويل وإنجاز المشاريع الصغرى.

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص 7381 عملية تزوّد لفائدة باعثين ممولين بمبلغ جملي ناهز 123,3 مليون دينار، موزعة كما يلي:

- 765 عملية تزوّد لإقتناء وسائل نقل بجميع أصنافها (سيارات – شاحنات - جرارات - ...) بقيمة جملية في حدود 39 م.د
- 1547 عملية خلاص معاليم التأمين لوسائل النقل بقيمة جملية في حدود 2,2 م د عن طريق صكوك بنكية لفائدة شركات تأمين مختلفة
- 5069 عملية تزوّد لإقتناء تجهيزات بجميع أصنافها (تجهيزات – معدات...) ومواشي بقيمة جملية في حدود 82 م.د

كما قام البنك بـ 8355 عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها 38,7 م.د لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

4- منظومة القروض الصغيرة:

4-1- حصيلة الإنجازات:

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات خلال سنة 2020 ما قدره 52368 قرضا بمبلغ يقدر بـ 101م د مقابل 51710 قرض بمبلغ يناهز 103,3م د خلال سنة 2019.

	2018	2019	2020
عدد الجمعيات الناشطة	200	200	200
عدد القروض	52702	51710	52368
مبلغ القروض (م د)	97,1	103,3	101,015

وقد شهدت سنة 2020 مواصلة البرنامج الخصوصي لإسناد القروض الصغيرة في إطار المنظومات الإقتصادية والقروض الموسمية الفلاحية.

4-2- تدخلات خصوصية لمجابهة تداعيات جائحة "كورونا"

*** على مستوى الإجراءات**

تبعا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد إثر جائحة كورونا وتوقف نشاط جمعيات القروض الصغيرة خلال فترة الحجر الصحي الشامل بقرار من الجمعية المهنية التونسية لمؤسسات التمويل الصغير، وإثر القرار الحكومي المتعلق بتأجيل خلاص أقساط أشهر (مارس – سبتمبر 2020) بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير و التي أدت إلى تراجع في نسب الإستخلاص إلى دون النسبة الدنيا المطلوبة، فقد تولى البنك بصفة إستثنائية إعتماد المرونة في شروط صرف الإعتمادات للجمعيات والعمل على متابعتها حالة بحالة .

*** على مستوى البرامج**

تمثلت البرامج الخصوصية المنجزة من قبل الجمعيات للحد من تداعيات جائحة الكورونا في إسناد قروض ميسرة لتحسين ظروف العيش بمبلغ أقصى لا يتجاوز 1000 دينار ولمدة تسديد لا تتجاوز 24 شهرا، و تتمثل هذه البرامج فيما يلي:

✓ **برنامج أصحاب سيارات الأجرة :**

- الشرائح المستهدفة: أصحاب سيارات الأجرة
- عدد الجمعيات المكلفة بتنفيذ البرنامج: 51 جمعية تشمل كافة الولايات
- عدد القروض: 4912
- حجم القروض: 4,850 م.د

✓ **برنامج سواق سيارات الأجرة :**

- - الشرائح المستهدفة: سواق سيارات الأجرة
- - عدد الجمعيات المكلفة بتنفيذ البرنامج: 47 جمعية بمعدل تشمل كافة الولايات
- - عدد القروض : 3317
- - حجم القروض : 3 م.د

✓ **برنامج المعينات المنزلية:**

- الشرائح المستهدفة: المعينات المنزلية
- الشركاء: وزارة المرأة والأسرة وكبار السن
- عدد الجمعيات المكلفة بتنفيذ البرنامج: 48 جمعية بمعدل جمعيتين في كل ولاية
- عدد القروض : 1860
- حجم القروض :1,686م.د

✓ **برنامج خصوصي لأصحاب العربات المجرورة في القطاع السياحي بولاية توزر:**

- الشرائح المستهدفة: أصحاب العربات المجرورة في القطاع السياحي بولاية توزر
- عدد القروض : 50
- حجم القروض :50 أ د

و بذلك تكون جملة التدخلات الخصوصة في حدود 10139 قرض صغير ما يمثل نسبة 20% من مجموع القروض وبقيمة جملية تناهز 9,586 م د.

4-3- تحليل الإنجازات 2020 حسب البرامج:

✓ **حسب القطاعات**

تقدر حصة القطاع الفلاحي بـ 47,3% من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2020 يليه قطاع الخدمات والتجارة بـ22% في حين بلغت حصة قروض تحسين ظروف العيش النسبة نسبة 13,3% مقارنة بـ4,4% خلال سنة 2019، ويعود ذلك أساسا إلى تنفيذ البرامج الخصوصية في إطار الحد من تداعيات جائحة الكورونا.

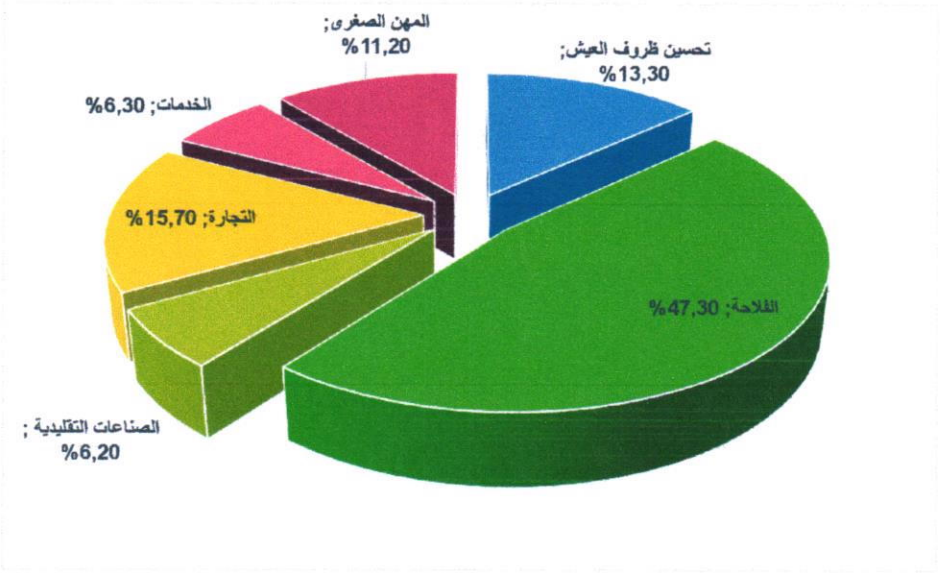

✓ **حسب الجهات**

تقدر حصة الجهات الغربية بـ **50,6%** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2020 مقارنة بـ**49 %** خلال سنة 2019.

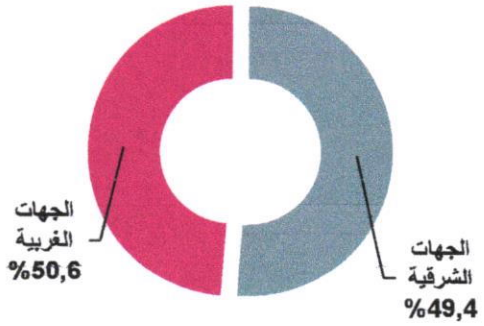

✓ **حسب النوع الإجتماعي**

تم تسجيل إستقرارا في حصة المرأة خلال سنة 2020 في حدود **53,7%** مقارنة بسنة 2019

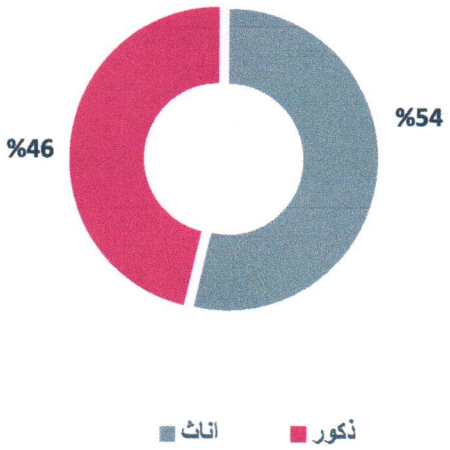

4-4- برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة

تتمثل أهم الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

✓ **طلب العروض الأول المتعلق بولايات تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي:**

- تم عقد جلسات عمل اللجنة الفنية لبرنامج إعادة الهيكلة على مستوى البنك التونسي للتضامن للمصادقة على التقارير المعدة من قبل مكتب الدراسات.

- تم عقد جلسات عمل مع لجنة القيادة الوطنية لإعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة على مستوى وزارة المالية تم خلالها عرض كافة مراحل تقدم تنفيذ البرنامج من قبل مكتب الدراسات والإتفاق على إعداد كراس شروط لإختيار مكتب دراسات مختص قصد إعداد دليل إجراءات للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير وإعداد مشروع كراس شروط لإنتداب مكتب دراسات خاص بالنظام المعلوماتي للجمعية الجهوية للتمويل الصغير.

- تم عقد جلسات عمل ممثلين بالكتابة العامة لرئاسة الحكومة حول ملف تكوين الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير.

- تم الحصول على وصولات تكوين الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير من قبل الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب بالكتابة العامة للحكومة لتكوين 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير.

- تم عقد جلسة عمل مع رؤساء الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بالبنك لمتابعة تنفيذ مراحل إعادة الهيكلة وإعلام الجمعيات الجهوية بقرار التكوين.

- القيام بعملية جرد ملفات القروض الجارية إلى غاية 31 ديسمبر 2019 من قبل الجمعيات الناشطة بالولايات المعنية ببرنامج إعادة الهيكلة تحت إشراف مكتب الدراسات وإعداد محاضر الجرد في ذلك.

- الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من برنامج إعادة هيكلة الجمعيات والمتمثلة في إعداد ملف الترخيص للجمعيات الجهوية الجديدة.

✓ **طلب العروض الثاني والثالث والمتعلق بأقساط الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والغربي:**

تم القيام بطلب عروض ثاني وثالث لبقية الأقساط لم تفضي إلى إختيار مكتب دراسات في الغرض وسيتم إعلان طلب عروض جديد خلال سنة 2021.

II. الإستخلاصات

1. إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى

سجل البنك خلال سنة 2020 نسبة إستخلاص بـ 67,5% مقابل 85% خلال سنة 2019. ويعود هذا التراجع الملحوظ أساسا إلى تداعيات جائحة الكورونا والظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد والتي أثرت بصفة مباشرة على هذا الصنف من التمويلات الصغرى، هذا وقد سجل البنك إستخلاصات بمبلغ يقدر بـ88,892 م د مقارنة بـ 122,340 م د خلال سنة 2019.

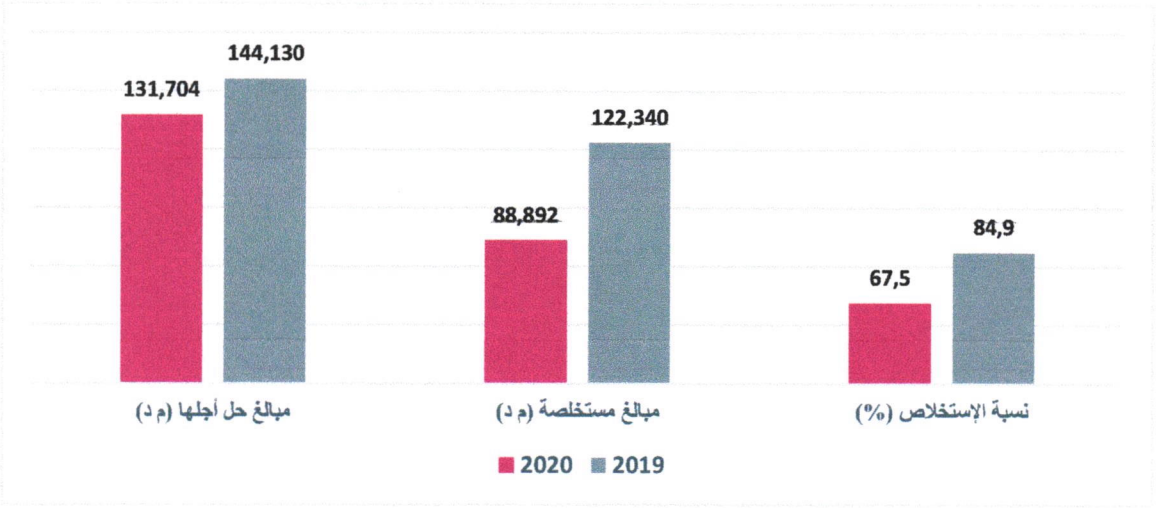

ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات خلال الفترة (2015-2020) تطورا بنسق تصاعدي متواصل لهذا النشاط بفضل الإجراءات والآليات المتنوعة التي إعتمدها البنك في هذا المجال إلا أن تداعيات جائحة الكورونا حالت دون تواصل هذا النسق خلال سنة 2020.

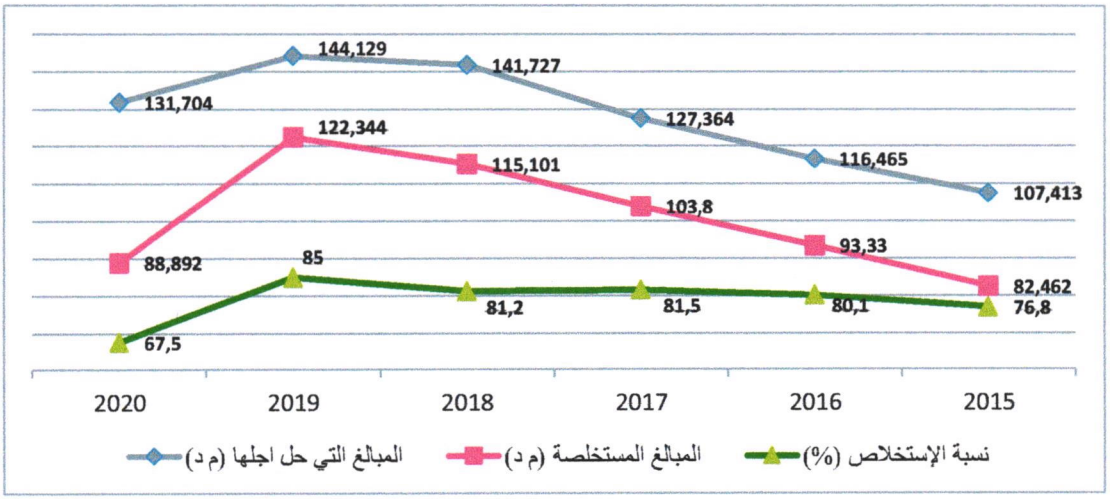

أما على صعيد الوضعية الجملية للإستخلاص فقد تراجعت النسبة العامة من 72% في موفى سنة 2019 لتستقر في حدود 71,65% مع موفى سنة 2020.

1-1- تحليل نتائج الإستخلاص

حسب القطاعات الاقتصادية

تقدر نسبة الاستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بـ77,5% خلال سنة 2020. وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة 54,5% بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية و49,4 % بالنسبة لقطاع المهن الصغرى

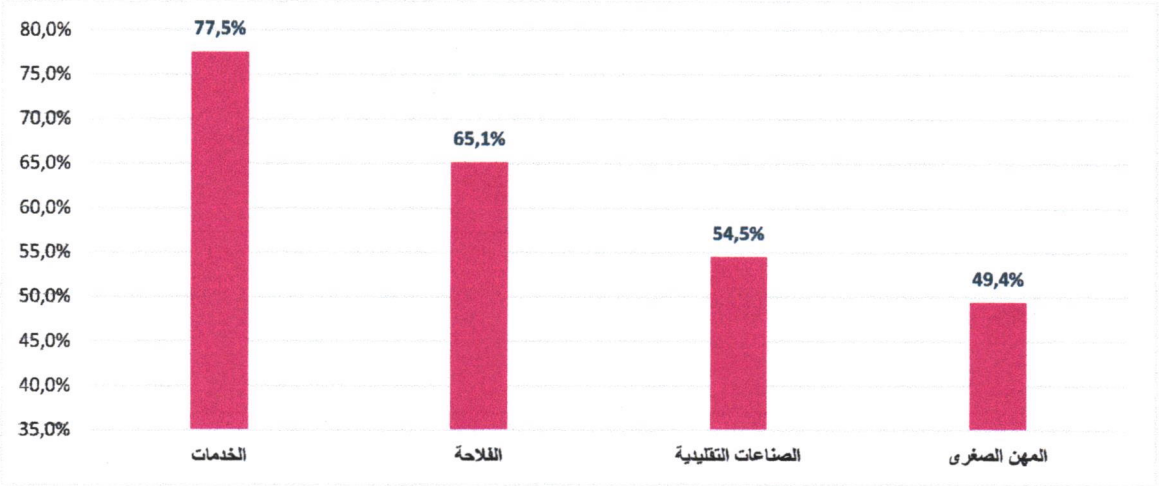

حسب الأقاليم

سجل إقليم الوسط الشرقي أحسن نسبة استخلاص بـ 79% مقابل تراجع نسب الاستخلاص المسجلة بإقليمي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي بنسبة إستخلاص بلغت 59,5%

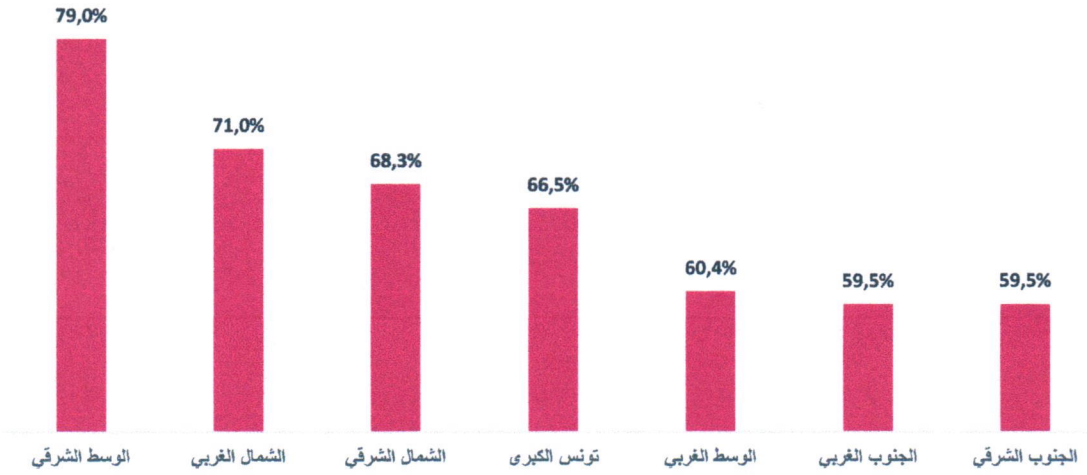

حسب المستوى التعليمي

تم تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي االشهائد العليا بـ74,2% خلال سنة 2020 مقابل 63,4% لباقي المستويات التعليمية

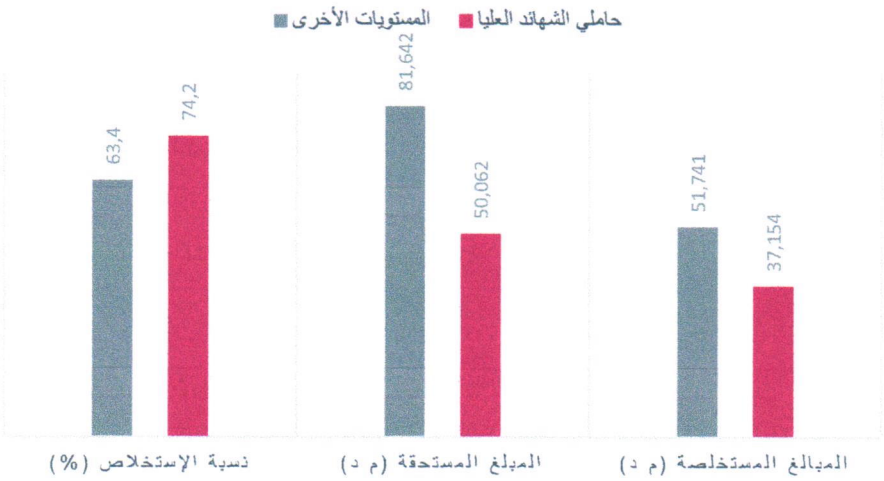

حسب النوع الإجتماعي

سجلت المرأة نسبة إستخلاص خلال سنة 2020 بـ69,3% مقابل 67% بالنسبة للرجل كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:

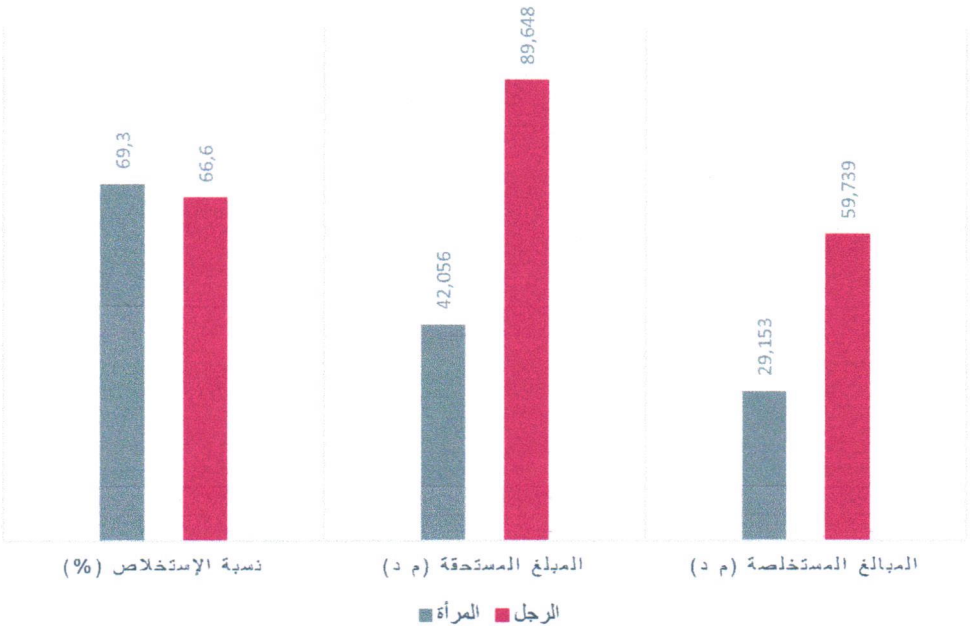

1-2- تأجيل سداد أقساط القروض

تنفيذا للإجراءات المتعلقة بتأجيل أقساط لسداد القروض طبقا للمنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2020، تولى البنك اتخاذ الإجراءات التالية:

- تركيز منصة إلكترونية على ذمة حرفاء البنك لتسجيل مطالب تأجيل الأقساط وذلك مراعاة لمقتضيات الحجر الصحي الشامل.
- القيام بحملات تحسيسية لفائدة حرفاء البنك قصد حثهم على التسجيل بالمنصة الالكترونية (موقع واب البنك، برامج إذاعية، مواقع التواصل الاجتماعي....).
- تكليف مركز نداء لقيام بعمليات التحسيس للحرفاء المعنيين بهذا الاجراء،
- توجيه إرساليات قصيرة لحرفاء البنك تجاوزت 7 آلاف إرسالية قصيرة،
- توجيه حوالي 3 آلاف مراسلة إلكترونية وتليغرام عن طريق البريد التونسي،
- إيقاف عمليات الاقتطاع الآلي لخلاص أقساط القروض للحرفاء المشمولين بهذه الإجراءات.

وقد مكنت جملة الإجراءات المتخذة من قبل البنك من القيام بتأجيل **12239** قرض إلى موفى سنة 2020، أي بنسبة تقدر بـ70% من العدد الجملي للحرفاء المستهدفين بهذا الاجراء وبإجمالي أقساط مؤجلة في حدود 24,2 م د مقابل 29,9 م د مشمولة بهذا الاجراء كما يبينه الجدول التالي:

	صنف المخاطر 1-0		صنف المخاطر 3-2		المجموع	
	العدد	مبلغ الأقساط المؤجلة (م د)	العدد	مبلغ الأقساط المؤجلة (م د)	العدد	مبلغ الأقساط المؤجلة (م د)
المجموع	8 812	17,486	3 427	6,673	12 239	24,159

2 - إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة

بالرغم من الظروف الإستثنائية التي مر بها نشاط الجمعيات خلال سنة 2020 جراء جائحة كورونا خصوصا على مستوى الإستخلاصات فقد تمكنتمن تحصيل مبالغ إستخلاصات قدرها 76,4 م د.

وقدرت النسبة العامة للإستخلاص إلى موفى سنة 2020 بـ 87,1 %،

وقد سجلت 85 جمعية نسبة إستخلاص تفوق 90% و100 جمعية نسبة إستخلاص تتراوح بين 80% و90%.

وتتلخص نتائج إستخلاص منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات خلال الفترة (2015-2020) كما يلي:

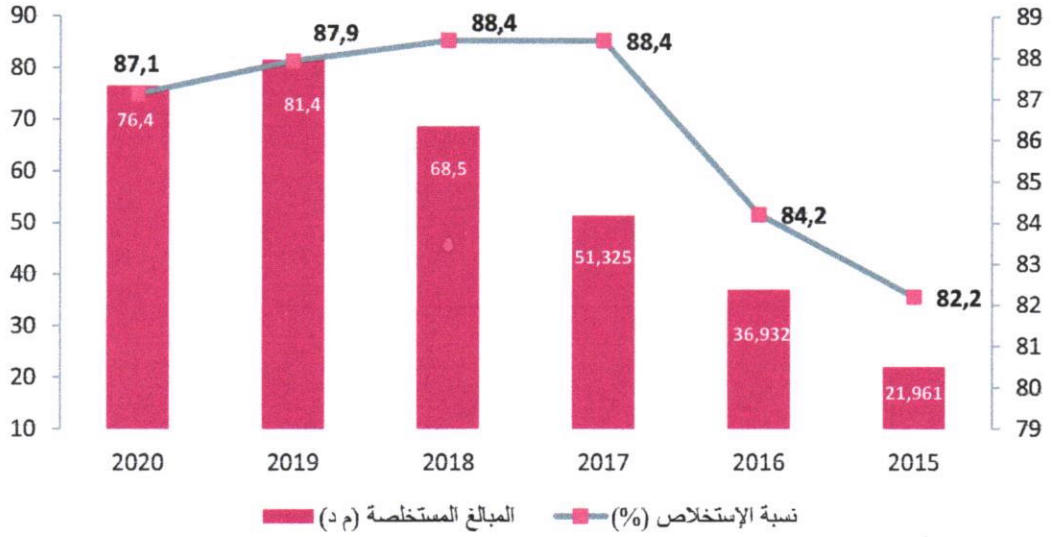

الجزء الثاني :

الأنشطة المساندة

1 ـ التنظيم والنظام المعلوماتي

مثلت سنة 2020 السنة المحورية في تنفيذ المخطط المديري للإعلامية، وذلك من خلال تنفيذ أهم المشاريع التالية:

- الشروع في إستغلال التطبيقة الخاصة بالنزاعات والتعويض، وهي تطبيقة مندمجة ضمن النظام المعلوماتي للبنك،
- مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية،
- تركيز منظومة رويتر لمتابعة العمليات المتعلقة بالسوق النقدية،
- الشروع في تركيز منظومة تأجيل الأقساط وكذلك وضع تطبيقة خاصة بإعادة الجدولة،
- الشروع في تركيز تطبيقة معلوماتية خاصة بالتصاريح الموجهة إلى البنك المركزي التونسي طبقا للمنشور عدد 2017/06،
- إقتناء وتركيز منظومة للتواصل عن بعد يتم إعتمادها في التواصل بين المصالح المركزية و الفروع الجهوية خصوصا خلال فترة الحجر الصحي،
- دعم آليات العمل عن بعد من خلال تمكين كافة المصالح المركزية من حواسيب محمولة للعمل عن بعد خصوصا خلال فترة الحجر الصحي
- إقتناء وتركيز أنظمة إستغلال (windows 10) لجميع الحواسيب،
- مواصلة دعم إمكانيات البنك من حواسيب العمل والآلات الطابعة.

2 ـ الشروع في تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية

الشروع في تنفيذ برنامج تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية وذلك من خلال القيام بما يلي:

- إنجاز مخطط أعمال خاص بتحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية عن طريق مكتب دراسات خاص والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة،
- الحصول على رموز الفروع الجديدة لـ11 فرع من البنك المركزي التونسي و التي تمثل القسط من البرنامج،
- إبرام إتفاقية مع شركة نقديات تونس بخصوص إصدار البطاقات البنكية

- الشروع في تركيز منظومة لقروض تمويل الإستغلال (بطاقات المنتوجات، دورة تكوينية عن طريق مكتب خاص)

3 - الخدمات غير المالية

تتمثل أهم البرامج ذات الصلة بالخدمات غير المالية التي قام بها البنك خلال سنة 2020 فيما يلي:

- إبرام إتفاقية مع مؤسسة رائدة (Startup SWIVER) بخصوص توفير الخدمات للمساعدة وإدارة المؤسسة الصغرى،
- إبرام منشور مشترك مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية بخصوص وضع آليات لدراسة وتمويل ومتابعة المشاريع الممولة في إطار برنامج التنمية المندمجة،
- الشروع في وضع الآليات والصيغ في تمويل برنامج نموذجي للإقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4 - الموازنة الإجتماعية

4-1 الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك **289** موظفا في موفى ديسمبر 2020 مقابل 293 في موفى سنة 2019

أ) توزيع الأعوان

✓ **حسب الصنف:**

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	150	51.8
أعوان التسيير	82	28.4
أعوان التنفيذ	57	19.8
المجموع	**289**	**100**

وتقدر نسبة التأطير بحوالي 52%.

✓ **حسب النوع الإجتماعي:**

	العدد	النسبة (%)
رجال	163	56.40
نساء	126	43.60
المجموع	**289**	**100**

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ 43.60%.

✓ **حسب الفئة العمرية ومكان العمل:**

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	1	0.35
35-25 سنة	19	6.58
50-36 سنة	210	72.66
55-51 سنة	37	12.80
55 سنة ما فوق	22	7.61
المجموع	289	100

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة) حوالي 80% والتي تعتبر عنصرا إيجابيا على مستوى الموارد البشرية المتوفرة بالبنك.

	العدد		المجموع
	رجال	نساء	
المقر الإجتماعي	59	60	41,2
الفروع	104	66	58,8
المجموع	163	126	100

يتمركز قرابة 59% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

ب) التكوين

يحرص البنك على تمكين إطاراته وأعوانه من الإستفادة من عديد الدورات التكوينية خصوصا في المجالات الجديدة ذات الصلة بنشاطه نذكر منها:

- قروض التصرف والإستغلال البنكي
- تمويل الدورة التشغيلية للمؤسسة
- المحاسبة والجباية البنكية
- الصيرفة الإسلامية
- التسويق الرقمي
- التسجيل بالسجل الوطني للمؤسسات
- التصرف في المغازة والمخزون
- قانون المالية...

عدد المتكونين: 45

نفقات التكوين: قرابة 60 ألف دينار

كما يتولى البنك تأطير عديد طلبة السنوات النهائية في إعداد مشاريع بحوث التخرج في عديد المجالات ذات الصلة بنشاط البنك من أهمها:

- المبادرة الخاصة وتمويل المؤسسات الصغرى
- التمويل الأصغر
- الصيرفة الإسلامية
- إدارة المخاطر

5.الصندوق الإجتماعي:

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفاضلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009, ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

وتتمثل تدخلات الصندوق خلال سنة 2020، في إسناد 25 قرضا بمبلغ جملي في حدود 755 أد.

تقرير
نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2020

التقرير السنوي الخامس
للرقابة الشرعية
حول نشاط البنك التونسي للتضامن لسنة 2020
المتعلق ببرنامج التمويل الاسلامي YES-TU

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسالم على رسوله الأمين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة نجلاء بن عبد الله المحترمة/ رئيسة مجلس إدارة البنك التونسي للتضامن ورئيسة الجمعية العامة العادية للمساهمين،

السيدات والسادة مساهمي البنك التونسي للتضامن/ المحترمين،
السيد خليفة السبوعي، المدير العام بالنيابة/ المحترم،
السادة أعضاء مجلس الإدارة/ المحترمين،
السالم عليكم ورحمة الله وبركاته،

بمرور خمس سنوات على تعهد البنك التونسي للتضامن بتنفيذ برنامج التمويل الإسلامي YES-TU الذي بعث بموجب الاتفاقية الدولية المبرمة بين الحكومة التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 27 فيفري 2012 والمتعلقة ببرنامج التمويل الأصغر لدعم التشغيل الذاتي وتنمية الاستثمار لصالح الشباب بالجمهورية التونسية، يسرنا أن نهنئكم بتواصل نشاط هذا البرنامج الرائد وبانخراط كافة الأجهزة والمشرفين عليها في إنجاحه خدمة لسياسة تشغيل الشباب. ولا يفوتنا التنويه بمساهمة السيد محمد كعنيش/ المدير العام السابق، في هذا المجهود ونعبر له عن تمنياتنا له بموفور الصحة والسعادة في مستقبل حياته.

ووفقا للقرار رقم 216D لسنة 2015 الصادر يوم05 أوت 2015 بناء على مداولات اجتماع مجلسكم الموقر المنعقد في دورته رقم (80) يوم 03 جويلية 2015 والقاضي بتركيز هيئة الرقابة الشرعية واعتماد لائحتها التنظيمية وتسمية عضويها، وتبعا لقرار تجديد المهمة المقترح من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 05 أفريل2019 والمصادق عليه من قبل الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 أفريل2019،

نتولى، بعون الله وتوفيقه، تقديم التقرير السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية حول نشاط البنك التونسي للتضامن المتعلق بالمعاملات والمنتجات البنكية الإسلامية التي أدارها البنك خلال سنة 2020:

أولا: أطلعت الهيئة على أعمال خلية التدقيق الشرعي الداخلي وعلى تقاريرها حول عينات من ملفات التمويل في كامل مراحلها.

وهي تسجل وقوف المشرفين على هذه الخلية بمراقبة امتثال الموظفين في المصالح والإدارات المعنية للإجراءات التنفيذية المعتمدة وتوجيههم لتدارك بعض الإخلالات ، إن وجدت، مقارنة بالعقود المصادق عليها وبالقرارات الصادرة عن الهيئة.

ونود التأكيد على ما جاء في قرارنا لسنة 2020، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر2020 والقاضي بمعالجة تأجيل سداد أقساط منتج المرابحة ومنتج الإجارة تطبيقا لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لمساندة المؤسسات والمهنيين في مواجهة آثار جائحة الكورونا المستجدة وبغاية تفادي أي إخلال في مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنشاط وحدة التمويل الإسلامي المستخرج من القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2020، وكذلك التقرير الصادر عن السيدين مراقبي الحسابات إلى غاية 30 جوان 2020 والمتعلق بتنفيذ برنامج تشغيل الشباب عن طريق منتجي المرابحة و الإجارة ، نسجّل توصّل البنك التونسي للتضامن لتفعيل المصادقات بنسق مرضي واستعمال كل الموارد المتأتية من اتفاقية المضاربة ومن المبالغ المستخلصة بحيث تمكّن البنك من صرف ما يزيد عن 92،5 مليون دينار منها 40 مليون دينار بصيغة المرابحة و52،5 مليون دينار بصيغة الإجارة.

وبهذه المناسبة، نذكر بما ورد في تقريرنا لسنة 2019 بمواصلة السعي إلى استجلاء فرص جديدة لتعبئة موارد من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أو من مؤسسات تمويل داخلية أو

خارجية أخرى، وبدعوتنا لمجلس الإدارة وللمشرفين على البنك بإيلاء هذه الشريحة من الباعثين كل العناية والمساعدة وتخصيص جزء من إمكانيات البنك الذاتية المتاحة حسب القوائم المالية الموقوفة لصيغ التمويل المتطابقة مع معايير الصيرفة الإسلامية للسنوات القادمة.

وفيما عدى ذلك ، فإننا نصرح أن عمليات البنك تحت هذا العنوان كانت مطابقة لمبادئ وأحكام الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: تسجّل الهيئة تبعا لتوصيات تقريرها السابق بمناسبة إصدار دليل الإجراءات، أن البنك طور منظومته الإعلامية بإضافة تطبيقة خاصة لتفرد التصرّف في غرامات التأخير ومتابعة الاستخلاصات المتعثرة من الحرفاء المماطلين وتفرض تجنيب تلك الغرامات (البالغ مجموعها 78400د) من إيرادات نشاط المرابحة (بما قدره 67500د) ومن إيرادات نشاط الإجارة (بما قدره 10900د)، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

وفي الختام، نهنئ السادة المساهمين والقائمين على البنك التونسي للتضامن بالنتائج الطيبة والمتواصلة، سائلين المولى العلي القدير بأن يكلل أعمالكم بالنجاح والتقدم وأن يرفع عنا وعن سائر البشرية كل الجوائح، والأوبئة، والحروب، والفتن. إنه سميع مجيب.

حرر بتونس في 19 مارس 2020

هيئة الرقابة الشرعية

رئيس الهيئة

الدكتور منير التليلي

عضو الهيئة

الأستاذ محفوظ الباروني

BTS BANK

تقريرا مراقبي الحسابات لسنة 2020
(العام والخاص)

Consulting & Auditing
ICCA

Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rce. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT
CWG-CRD
Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED

Espace Tunis, Immeuble H - Etage M - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tél: 71 904 252 , Fax: 71 904 256

BTS BANK

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

RAPPORTS DES COMMISSAIRES AUX COMPTES SUR LES ETATS FINANCIERS ARRETÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020

Avril 2021

SOMMAIRE

	Page
1- Rapport général des commissaires aux comptes	1
2- Rapport spécial des commissaires aux comptes	6
3- Etats financiers arrêtés au 31 décembre 2020	9

Consulting & Auditing
ICCA

Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rue. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tel : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT
CWG-CRD
Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED

Espace Tunis, Immeuble H - Etage M - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tel: 71 904 252 , Fax: 71 904 256

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2020

Mesdames, Messieurs les Actionnaires

De La Banque Tunisienne De Solidarité-BTS BANK

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- *Opinion*

En exécution du mandat de commissariat aux comptes que vous avez bien voulu nous confier lors de votre assemblée générale ordinaire du 29 avril 2019, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »**(la « Banque ») qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2020, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **92 821 KDT**, y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **4 500 KDT**.

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque au 31 décembre 2020, ainsi que des résultats de ses opérations et de ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- *Fondement de l'opinion*

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- *Questions clés de l'audit*

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1-Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2020, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau du résultat, totalisent respectivement 46 780 KDT et 5 748 KDT, soit 99% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2020.

Les méthodes de prise en compte des intérêts et revenus assimilés ainsi que les commissions sont décrites au niveau des notes aux états financiers 2.2.2 « Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires » en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques sur l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2-Classification des créances et estimation des provisions

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2020, les créances envers les clients s'élèvent à 1 294 916 KDT, les provisions constituées en couverture des risques rattachés à ces créances s'élèvent à 51 240 KDT et les intérêts à recevoir sur ressource spéciale et agios réservés ont atteint 52 066 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classées est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des engagements est significative dans les états financiers arrêtés au 31 décembre 2020 (82% de la valeur des actifs de la banque). Dans le cas de la Banque Tunisienne de Solidarité, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues de la part du Fonds National de Garantie (FNG), qui consistent à ce que, si une relation de la banque s'avère insolvable et après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires, le FNG assure le remboursement de 90% du principal de la créance impayée.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La méthode de classification des engagements de la Banque repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi poursuivi la démarche d'audit suivante :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables ;
- S'assurer de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La fiabilité des informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG

4- *Rapport de gestion*

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

5- *Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers*

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

6- *Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers*

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;

- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;

- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;

- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des évènements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des évènements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation.

- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et évènements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.

- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.

- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu.

- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre rapport, sauf si des textes légaux ou réglementaires en empêchent la publication ou si, dans des circonstances extrêmement rares, nous déterminons que nous ne devrions pas communiquer une question dans notre rapport parce que l'on peut raisonnablement s'attendre à ce que les conséquences néfastes de la communication de cette question dépassent les avantages pour l'intérêt public.

II- Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes règlementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombent à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

2- *Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur*

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 02/04/2021

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA

Anis SMAOUI

P/Groupement CWG - CRD

Wajdi GUERFALA

GUERFALA WAJDI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Tél: 71 904 252 - 54 236 849
Email: wajdiguerfalayahoo.fr

Consulting & Auditing
ICCA
Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rce. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tel : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT
CWG-CRD
Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED
Espace Tunis, Immeuble H - Etage M - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tel: 71 904 252 . Fax: 71 904 256

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2020

Mesdames, Messieurs les actionnaires
***de la Banque Tunisienne de Solidarité*-BTS BANK-**

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2020.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

I. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2020 (Autres que les rémunérations des dirigeants) :

Nous vous informons que nous n'avons pas été informés de nouvelles conventions ou opérations conclues en 2020 et rentrant dans le champ d'application des articles susvisés.

Par ailleurs, nos travaux n'ont pas révélé l'existence de pareilles opérations.

II. Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues par la « BTS BANK » pour la gestion de la ligne de financement des microcrédits et celles pour la gestion des ressource FONAPRAM, FOSDAP, et le ministère de la formation professionnelle et de l'emploi se sont poursuivies.

Les commissions perçues par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2020 se détaillent comme suit :

Désignation	Montant au 31/12/2020 en KDT
Commissions de gestion lignes MICRO CREDIT	1 341
Commissions de gestion du programme art 11 LF 2017 MC	368
Commissions de gestion FONAPRAM	442
Commissions de gestion ONA-FR	311
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	1
Commissions de gestion INTILAK	151

Commissions de gestion Ministère de la Femme	341
Commissions de gestion BTP	102
Commissions de gestion FOSDAP	4
Commissions de gestion Prog. ENTREPRISE SOLIDAIRE	1
Commissions de gestion GREEN STAT UP	11
Commissions de gestion STAT UP Education	290
Commissions de gestion STAT UP Commune	23
TOTAL	**3 386**

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a pas avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2020, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III-Obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) II § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1- La rémunération du Directeur Général a été fixée par l'arrêté de la présidence du gouvernement du 24 avril 2017, et ce, selon la première modalité du décret gouvernemental n°2015-2217 du 11 décembre 2015, fixant le régime de rémunération des chefs d'établissement et des entreprises publics et des sociétés à majorité publique. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphoniques.

À la suite du départ à la retraite du Directeur général au 31/12/2020, le conseil d'administration, dans sa réunion du 12/02/2021, a décidé de lui attribuer une indemnité de départ à la retraite équivalent à 6 mois de salaires et une indemnité de congés payés équivalent à 3 mois de salaires, calculées sur la base du dernier salaire perçu.
Par ailleurs, le conseil d'administration a décidé également de constituer une provision, inscrite dans les passifs, d'un montant de 705 240 DT, qui correspond à la régularisation de la rémunération du Directeur Général par rapport au décret gouvernemental n°2015-968 du 06/08/2015et à sa décision lors de sa réunion du 16/04/2019.
L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2020 à 32 453 DT.

1-2- La rémunération du Directeur Général Adjoint nommé par décision du conseil d'administration lors de sa réunion du 14 Février 2014, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 400 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement de frais téléphoniques.
L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Directeur Général Adjoint s'élève au 31 décembre 2020 à 204 613 DT.

2. Les Jetons de présence et indemnités spécifiques revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration :

L'assemblée générale ordinaire tenue le 30 Juin 2020 a fixé les montants, au titre de l'exercice 2020, des jetons de présence et des primes revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration comme suit :

- Jetons de présence : 5 000 DT bruts par administrateur ;
- Indemnité nette de 1 000 DT pour chaque réunion au profit du président de chaque comité émanant du conseil d'administration sans dépasser 6 000 DT nets par exercice pour chaque président du comité ;
- Indemnité nette de 500 DT pour chaque réunion au profit de chaque membre des comités émanant du conseil d'administration sans dépasser 3 000 DT nets par exercice pour chaque membre des comités.

3. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2020, se présentent comme suit :

(En DT)

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeur général Adjoint		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2020	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2020	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2020
Avantages à court terme	211 892		189 894	34 775	72 500	151 500
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	1 666	22 790	-	-
Indemnité de départ à la retraite et congés payés	115 314	115 314				
Provision pour régularisation de la rémunération du DG	705 240	705 240				
Total	**1 032 446**	**820 554**	**191 560**	**57 565**	72 500	151 500

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués.

Tunis, le 02/04/2021

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA

Anis SMAOUI

P/Groupement CWG - CRD

Wajdi GUERFALA

GUERFALA WAJDI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Tél: 71 904 252 - 54 236 849
Email: wajdiguerfalayahoo.fr

BTS BANK

مشاريع القرارات التي ستعرض على الجلسة العامة العادية للبنك لسنة 2020

BTS BANK

البنـك التـونسـي للتـضـامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

مشاريع قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2020 المزمع عقدها بتاريخ 23 أفريل 2021

-*-

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 23 أفريل 2021، بعد إطلاعها علـى:

-تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2020 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020،

-تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2020،

- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقريري مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020 كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2020 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الثالث:

بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2020 على النّحو التّالي:

	المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2020	4 500 157,651*
النتائج المؤجلة في 31-12-2019	19 295 088,868
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	**23 795 246,519**
إحتياطات قانونية (5%)	1 189 762,326
الصندوق الإجتماعي	400 000,000
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2020	**22 205 484,193**

* منها 51,251 دينار يمثل نتيجة لم يقع تخصيصها بعنوان سنوات سابقة

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الخامس:

عملا بالفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامّة العادية تعيين:

- **السيد عماد التركي** عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد الحبيب التومي وذلك للمدة المتبقية من عضويته والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2020.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامّة العادية:

- تجديد تسمية **السيد عماد التركي** عضوا ممثلا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمجلس الإدارة،
- تسمية **السيد كمال الورفلي** عضوا بمجلس الإدارة ممثلا للدولة التونسية من وكالة النهوض بالصناعة والتجديد،
- تجديد تسمية **السيد يوسف عيداني** عضوا مستقلا بمجلس الإدارة لرئاسة لجنة المخاطر،

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2021-2022-2023) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2023.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار السابع:

قررت الجلسة العامة:

1. تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2020 بخمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو بمجلس الإدارة
2. تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما يلي:

- منحة بألف (1000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل رئيس لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 6000 دينار صافية في السنة لكل رئيس لجنة،
- منحة بخمسمائة (500) دينار صافية عن كل إجتماع لكل عضو باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 3000 دينار صافية في السنة لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الثامن:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 50 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2021.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار التاسع والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....